مجلّة الواحات للبحوث و الدراسات المجلد9 العدد 1(2016) : 495 -518
مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 1112-7163
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

سياسة تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات ومتطلبات نجاحها:دراسة تحليلية للفترة (2009-2013)

حمزة العوادي
جامعة أم البواقي

الملخص-
ما تزال الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات تشكو ضعفا كبيرا على أكثر من مستوى، رغم المجهودات المبذولة والإجراءات المتخذة من طرف الدولة، و أمام تزايد الغموض حول مستقبل الاقتصاد الوطني خارج النفط وضرورة بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب أسعار النفط.

وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع سياسة تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات ومتطلبات نجاحها، وصولا إلى الخروج بأهم السبل الملائمة و المتطلبات الضرورية لتحقيق قفزة نوعية في مجال تنمية هذا الصنف من الصادرات، علّها تخلص الجزائر من التبعية المزمنة لقطاع النفط و تسمح بتأسيس اقتصاد قوامه التنوع في موارده ومداخيله.

الكلمات المفتاحية: تنمية الصادرات الصناعية خارج المحروقات، الاقتصاد الجزائري، معوقات التصدير، متطلبات النجاح.

Abstract-
Algerian industrial exports outside the hydrocarbons are stillcomplainingofsignificant weaknessonmore than one level, in spite ofthe efforts madeandactions takenby the state, andin front ofthe growinguncertaintyabout the future ofthe national economyoutof fuelandthe need to builda balanced economycanwithstand thefluctuations thatmay affectthe hydrocarbon sector.

This study aims to highlight the Algerian experience posed by the promotion of industrialexportsout Hydrocarbon, and gives a proposing the most important means and Possible solutions.

Keywords:exports outside the hydrocarbons developed, Algerian economy, .export barriers,Requirements of success

تمهيد:

تلعب الصادرات الصناعية دورا هاما في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة و النامية على حد السواء، باعتبارها الوسيلة التي يمكن بموجبها للدول تصريف فوائض إنتاجها المحلي و توفير النقد الأجنبي اللازم لسير عملية التنمية الاقتصادية فيها، و تغطية ما تحتاجه من سلع وخدمات، إضافة إلى دعم سعر

الصرف، والتخفيف من أعباء المديونية الخارجية، و بالنظر لذلك أولت العديد من الدول خاصة النامية منها الصادرات الصناعية و التصدير الصناعي اهتماما أكبر من خلال اتخاذها جملة من الإجراءات و تقديم الحوافز الضريبية والجمركية التي من شأنها أن تؤدي إلى تنويع تركيبتها السلعية و ضمان قدر كاف من حصيلتها لدعم مسيرة التنمية فيها. ولكن بالقدر الذي تلعبه الصادرات في تحقيق كل ما سبق ترهن مصير الشعوب والدول في حال عدم تنوعها وخلوها من السلع المصنعة كما هو حال الجزائر التيوإن لم يتوقف سعيها الحثيث لجعل هيكل صادراتها متنوعا خصوصا في ظل تزايد انفتاحها و تبنيها لفلسفة اقتصاد السوق، حيث بذلت جهودا معتبرة في تهيئة البيئة المساعدة على التصدير، غير أن نصيب الصادرات الصناعية خارج المحروقات لم يتزايد، كما أن أسواقها لم تعرف أي تنوع ملموس بالرغم من المزايا النسبية التي تمتلكها على المستوى العالمي، إذ لم تركز في انطلاقتها الاقتصادية على وعاء الأفكار الذي تحمله مختلف التجارب الرائدة في مجال تنمية الصادرات خارج المحروقات، و اتجهت بسياسات غير مدروسة في ظل غياب قاعدة صناعية متنوعة وقامت باتخاذ إجراءات عجزت عن إحداث التنويع في هيكل الصادرات خاصة المصنعة منها.

مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد الجزائري من تبعية مزمنة لقطاع النفط فجل صادراته مرتبطة بهذا المورد الناضب،وتتواجد الجزائر اليوم في محيط يفرض عليها الابتعاد عن الأحادية في التصدير والتوجه نحو الصناعات التصديرية خارج المحروقات، مما يجعلنا نطرح التساؤل الآتي:

ما هي الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية لتنمية صادراتها الصناعية خارج المحروقات، وما هي المتطلبات الكفيلة ببلوغ ذلك؟

فرضية البحث:

يعتبر تخفيض قيمة الدينار من بينا لإجراءات المتخذة من طرف الجزائر في سبيل تنمية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في ويتطلب تحقيق ذلك توظيف المعطيات الاقتصادية والاجتماعية من خلال التعرف على ما تتيحه و ما يمكن أن تقدمها لقدرات المحلية في هذا المجال، و أيضا التعرفعلى ما تمنحه الأسواق الدولية التي يمكنها قبول المنتج الجزائري منفرص واعدة و منافذ دخول أيسر إليها.

أهمية البحث:

يستلهم هذا البحث أهميته من طبيعة المشكلة المعالجة والمرتبطة بمعضلة التبعية المزمنة لقطاع النفط و التي أثرت سلبا على الاقتصاد الجزائري رغم الإمكانات التي يزخر بها و التي تؤهل الجزائر لتبؤ مكانة مرموقة ضمن دول المنطقة خصوصا في ظل تزايد فرص الاندماج ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، و هنا تبرز ضرورة إبراز المتطلبات الضرورية لتنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات بما يتلاءم مع متطلبات التوجه نحو الأسواق الدولية .

أهداف البحث: يرمي هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على الإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية في مجال تنمية الصادرات الصناعية خارج المحروقات ونتائجها؛
- الوقوف على معوقات التصدير الصناعي غير النفطي في الجزائر بتشخيص أهم مؤشراته و الأسباب الحقيقية التي تقف أمام تسريع وتيرة نموه؛
- التنقيب عن أهم الفرص المتاحة أمام تنمية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الأسواق الدولية.

منهج وتقسيمات البحث:

تماشيا مع طبيعة الموضوع، و قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة، سيتم اعتماد المنهج التحليلي من خلال تحليل مؤشرات الصادرات الصناعية خارج المحروقات، وكذا المتطلبات الكفيلة بتحقيق التوجه الفعلي و السليم نحو تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات.ومن أجل إثراء البحث و إعطاء تشخيص أكثر وضوحا عن الموضوع، جزأنا هذا البحث إلى أربعة محاور، نتطرق في المحور الأول إلى الإطار النظر يلسياسة تنمية الصادرات، بينما نتناول في المحور الثاني تشخيصا لواقع الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2009-2013 ونقف في المحور الثالث عند معوقات تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات، هذا فيما نخصص المحور الرابع لإبراز بعض المتطلبات الضرورية لنجاح عملية تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات.

أولا: الإطار النظري لسياسة تنمية الصادرات

يعد تنويع هيكل الصادرات ضرورة لكل من الدول النامية و المتقدمة على حد سواء، و لذلك اهتمت العديد من الدول بسياسة تنمية الصادرات التي ترتكز على مجموعة متكاملة من الأساليب و الإجراءات و تهدف إلى إعطاء دفعة قوية للسلع المصدرة إلى الأسواق الدولية.

1. مفهوم و أهداف سياسة تنمية الصادرات

يقصد بتنمية الصادرات الصناعية :"التركيز على تلك الصناعات التي تتوفر لها فرصة تصدير منتجاتها، ويعني ذلك أنه في هذه الإستراتيجية يكون التركيز بشكل أساسي على التصدير للسوق الخارجية، أما التسويق في السوق المحلية فإنه يحظى بأهمية أقل، فهي تعتبره المسئول الأول عن تمويل خطط التنمية في الدول النامية على أساس ذاتي، ذلك أن جانبا هاما من احتياجات التنمية في هذه الدول من السلع الوسيطة والاستثمارية، وحتى من السلع الاستهلاكية لا يمكن إشباعه إلا بالاستيراد من الخارج، ولا بد من توفير حصيلة جيدة من الصادرات لتمويل هذه الواردات"[1].

يمكن تعريف تنمية الصادرات بأنها:"تنفيذ مجموعة من الإجراءات و الوسائل المختلفة على مستوى الدولة، بهدف التأثير على كمية و قيمة

[1] وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية: الحوافز والعوائق**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص ص40–41.

صادراتها، بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية "[1] ، هذا و يعرفها"كروجر" "***Krouger***" بأنها:"مجموعة من الإجراءات و الوسائل المختلفة، التي يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون اقتصار على سلعة واحدة"[2]؛ و يرى "بلاسا" "**Blassa**" بأن تنمية الصادرات الصناعية هي:"تلك الإستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات"[3].

وترمي الدول النامية من خلال تطبيق سياسة تنمية الصادرات الصناعية إلى تحقيق ما يأتي[4]:

- ❖ تنويع الصادرات من خلال استخدام أكبر جزء من الموارد المتاحة وأيدي عاملة وهذا يساهم في تقليل الهدر والضياع بها فتزداد درجة استخدامها والانتفاع بها؛
- ❖ توليد قيمة مضافة أكبر للاقتصاد وذلك لأن إجراء مجموعة العمليات التحويلية على الخامات والمواد المحلية من شأنه إعطائها قيمة أكبر من قيمتها الأولية قبل التصنيع فيؤدي ذلك بدوره إلى زيادة القيمة المضافة للدخل والناتج المحلي الإجمالي؛
- ❖ تخفيف الضغط على موازين المدفوعات وتوفير قدر من العملات الأجنبية يفي باستيراد مستلزمات الإنتاج والاستثمار؛
- ❖ دعم موقف الميزان التجاري للبلد من خلال زيادة نسبة الصادرات مقارنة بالواردات، الأمر الذي يؤثر في نمو الاقتصاد المحلي؛
- ❖ دعم عمليات التنمية من خلال الحصيلة التي تقدمها الصادرات من النقد الأجنبي بشكل منتظم، مما يوفر على الدولة عدم التوجه إلى الاستدانة من الخارج إلا عند الضرورة؛
- ❖ استغلال المزايا النسبية المتوفرة محليا و إعادة تخصيص الموارد من قطاع إنتاج السلع غير القابلة للتبادل التجاري الدولي - الذي يتميز بعدم الكفاءة

---

[1]محمود حامد عبد الرزاق، **تكنولوجيا المعلومات و زيادة الصادرات و دعم التنمية الصناعية**، القاهرة، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، 2006، ص34.

[2]مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2011/2010، ص91.

[3]محمود حامد عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**،ص34.

[4]أنظر: - العربي بوزيان، **سياسة التصدير في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه و الإصلاحات**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص32؛

- مريم عيسى محمد مهنى، **إستراتيجية التصنيع في الدول النامية: دراسة نظرية تحليلية للتجربة الليبية في التصنيع للفترة 1973–2010**،أماباراك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الخامس، العدد 12، 2014، ص ص94-95.

نسبيا- إلى قطاع التصدير الذي يتميز بارتفاع الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة منها؛

❖ جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية حيث تعد الصادرات القوة الجديدة المحركة للنمو الاقتصادي في القرن الحادي و العشرين و بشكل أساسي في قطاع الصناعة و الخدمات و ذلك لأن الاستثمار الأجنبي يتدفق إلى القطاع الإنتاجي الذي يكون فيه العائد أعلى مقارنة بباقي القطاعات الأخرى؛

❖ زيادة قدرة المنتج المحلي على منافسة المنتجات الأجنبية في الخارج عن طريق جلب المعرفة الفنية و المعدات الرأسمالية و بطرق مختلفة.

2.متطلبات تطبيق سياسة تنمية الصادرات :

قبل توضيح الإجراءات و الأسس التي ترتكز عليها سياسة تنمية الصادرات الصناعية، لا بد أولا من إبراز المحاور والمجالات الأساسية التي ينبغي التأثير و العمل عليها بغرض توفير الأرضية الملائمة لتنمية الصادرات، و ما ينبغي الإشارة إليه هنا أنه ليس هناك نموذج موحد صالح للتنفيذ في كافة الدول، و ذلك بالنظر لاختلاف الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية للدول، و لكن هنالك مجموعة من الشروط اللازمة قصد تهيئة البيئة المناسبة لنجاح عملية ترقية الصادرات الصناعية ومن أهمها يمكن ذكر[1]:

-الاستقرار السياسي و الاقتصادي

إن للظروف الاقتصادية سواء الداخلية أو الخارجية (الدولية) تأثير كبير على قرار التوجه نحو التصدير من عدمه، وترتبط هذه الظروف إما بحالة النمو أو الركود الاقتصادي للدولة، ففي حالة النمو تدعم حركة التصدير بينما تضعفه في الحالة الثانية، والمصدر يأخذ بعين الاعتبار هذه الحالات وغيرها كحالات التضخم والوضعية المالية للدول المتعامل معها من حيث حجم ديونها الخارجية، وحجم احتياطها النقدي بالعملة الصعبة.

إن التطبيق الفعال لسياسة ترقية الصادرات الصناعية يتطلب ألا تخضع الإستراتيجية لقيود الموازنة العامة للدول، إذ يجب التقليل من إمكانية التمويل النقدي لتغطية العجز الحكومي، وتعتبرالوضعية المالية السليمة للحكومة أداة فعالة لتعزيز مصداقية إستراتيجية ترقية الصادرات الصناعية، كما أن للظروف السياسية تأثيرا لا يقل عن تأثير الظروف الاقتصادية حيث لا تزال المعاملات الدولية المختلفة ومنها التصدير تخضع لنوعية الأوضاع السياسية القائمة في كل من بلد الاستيراد و بلد التصدير، حيث أن الوضعية الداخلية غير المستقرة تضاعف من حجم المخاطر المرتبطة بالمعاملة، وتحتم على المصدر بأن يحجم

[1]للتفصيل في الموضوع يمكن الرجوع إلى:
- سميرة بوالسنة، **أثر تطور الصادرات على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2001/2000، ص ص95-96؛
- عبد الحميد حمشة، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة –دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/2012، ص 57.

عن التعامل مع رجال الأعمال والمتعاملين من هذا البلد أو بأن يطلب ضمانات أكثر.

-الإطار المؤسسي

ترتكز عملية ترقية الصادرات الصناعية على ضرورة خلق و إيجاد مجموعة من المؤسسات و الهيئات المستقلة التي تخدم و تسهل عملية التصدير؛ سواء ما تعلق منها بترويج المنتجات الموجهة للتصدير، أو ما يتعلق بتمويل الصادرات، أو ما يرتبط بتبادل المعلومات التجارية و إقامة المعارض و التعريف بالمنتج المحلي في المحافل الدولية...إلخ، مع وجوب تدخل الدولة لتأدية دور واضح في هذه العملية، و يتجلى ذلك من خلال:

✓ **تخطيط الصادرات:** و ذلك بإجراء تحليل كامل للموقف التصديري لكل قطاع و أيضا لكل صناعة، و بالتالي تحديد الإمكانيات التصديرية و انتقاء الصناعات التصديرية الواعدة مع تحديد الأولويات السلعية و الجغرافية، حيث يعتمد نجاح الإستراتيجية على اختيار مجموعة من السلع غير التقليدية، و التي يجب أن يتوافق إنتاجها مع متطلبات الأسواق الدولية، كما يتوجب تحليل كل سوق من ناحية اتجاهات الطلب، المنافسة، حواجز الدخول، أسعار الصرف ومنافذ التوزيع، و التي على ضوئها يتم وضع الأولويات السلعية وكذا الجغرافية.

✓ **تحسين مناخ الاستثمار :**

حيث يلعب تحسين مناخ الاستثمار السائد في الدولة دورا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية الرأسية التي تسعى إلى التصدير، و بالتالي التأثير على أداء الصادرات، و يكون هذا التحسين بإزالة القيود على مجالات الاستثمار بدءا بتحسين الإطار القانوني إذ لابد من وجود قانون موحد خالي من الغموض و يتميز بالاستقرار و الشفافية، حيث من شأن عدم استقرار التشريعات أن تثبط عزيمة المستثمرين وتشل المبادرات لديهم، كما أن الغموض والضبابية التي تتصف بها القوانين المشرعة في الدولة غالباً ما تؤدي إلى إرباك المستثمرين وانسحابهم، كما لابد من أن يضمن الحماية لهم من المخاطر كالتأميم و المصادرة وهذا لا يتأتى إلا من خلال ضمان الشفافية في وضع و تنفيذ السياسات و القوانين و التي من شأنها تقليص حالة عدم اليقين والخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري، كما أنها تساهم في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار و تشجيع الاتصال بين الإدارات العمومية و القطاع الخاص، فالشفافية تسمح بخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين و السلطات المالية والنقدية العامة، و تكفل لهم حرية تحويل الأرباح للخارج، بالإضافة إلى ضرورة وجود نظام قضائي يكفل تنفيذ القوانين و التعاقدات، وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر و السلطات العمومية بكفاءة عالية، هذا مع القيام بعملية التقييم الدوري و المستمر لآثار السياسات المتخذة على تطور مناخ الأعمال لتحديد مدى تطابقها مع معايير الممارسة الجيدة والمتعلقة بالمعاملة المنصفة لكل المستثمرين وتطهير المحيط الاقتصادي من البيروقراطية و الرشوة والفساد، و هذا باعتماد الحكم الراشد في إدارة الاقتصاد الوطني واعتماد

الشفافية ضمن كافة القطاعات، بالإضافة إلى الالتزام بتطوير قوانين عمل البنوك و جعلها تتميز بأكثر شفافية ووضوح و ملمة بكل الجوانب التي تنسجم مع تشجيع القطاع الخاص.

✓ **إزالة عقبات التصدير** : و هذا بالقضاء على العراقيل التي يواجهها المصدرون، مع العمل على تبسيط إجراءات استيراد السلع الوسيطة و المستلزمات اللازمة لعملية إنتاج السلع المصدرة، و كذا إجراءات تصدير هذه السلع، و تحسين الأنشطة التي سوف تزيد من حصيلة الصادرات، كما تقوم بتغطية الفجوة بين الموارد المتاحة و الموارد اللازمة لهذه العملية، بالإضافة إلى تقديم المساعدات للقطاع الخاص عن طريق تقديم العديد من الخدمات بداية من إمداد المصدرين بالمعلومات عن الفرص المتاحة في السوق الدولي و حتى إعطاء مساعدات متخصصة في تصميم و تنفيذ برامج التسويق الدولي، هذا فضلا عن تقديم الدعم للصادرات و الذي يتخذ شكل مساعدات نقدية أو إعفاءات ضريبية وجمركية على السلع الوسيطة الداخلة في إنتاج سلع التصدير، أو تقديم أشكال أخرى من التسهيلات لمنتجي السلع المخصصة للتصدير، و يمكن هذا الدعم المصدرين من عرض منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة.

✓ **تقديم حوافز التصدير**: بما أن عمليات التصدير فعليا تحدث ما بين المؤسسات و ليس ما بين الدول، فقرار التوجه نحو التصدير من عدمه متوقف على المؤسسة ، باستثناء بعض الدول التي مازالت اقتصادياتها مسيرة مركزيا على غرار كوبا، فنزويلا و غيرها من الدول، و من منطلق أن كل مؤسسة يجب أن تحفز حتى تستطيع البدء بالتصدير، و في هذا المضمار تعد سياسة تقديم حوافز ضريبية و جمركية للمصدرين من السياسات الناجحة التي اتبعتها الدول لترقية الصادرات الصناعية، حيث تساهم هذه الحوافز في الحد من التضخم و تقليل تكلفة المنتجات المصدرة، و من ثم زيادة قدراتها على المنافسة في الأسواق الخارجية، وتتضمن هذه السياسة الإجراءات الآتية[1]:

---

[1] محمد رأفت شعبان، **نظم تمويل وضمان ائتمان الصادرات (مع دراسة التجربة المصرية)**، القاهرة، دار النهضة العربية، 2005، ص613.

[8] بنك الجزائر،**التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014، ص63–64.

[9] جمعيعماري،**إستراتيجيةالتصديرفيالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةالجزائرية**،أطروحةدكتوراهعلومفيا لعلومالاقتصاديةغيرمنشورة،كليةالعلومالاقتصاديةوعلومالتسيير،جامعةباتنة، 2011/2010،صص184-185.

[10] إبراهيم بلقلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 94.

[11] جمعي عماري، **مرجع سبق ذكره**، ص 175.

[12] نوال عبابسة، **التخصص الدولي بين النظرية و الواقع: حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2009/2008، ص ص230-231.

✓ الإعفاء من ضريبة الدخل و الضريبة على الأرباح الرأسمالية بالنسبة للأنشطة التصديرية؛

✓ الإعفاء الضريبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تحقق أهدافا تصديرية معينة؛

✓ إعفاء أنواع معينة من المواد الأولية، التي تدخل في إنتاج سلع موجهة للتصدير، من الرسوم الجمركية (تشجيع الاستيراد بهدف إعادة التصدير)؛

---

[13]محمد زوزي،**إستراتيجية الصناعات المصنعة و الصناعة الجزائرية**،مجلة الباحث،جامعة ورقلة،العددالثامن، 2010،ص176.

[14]بنك الجزائر،**مرجع سبق ذكره**، ص ص29–35.

[15]حسينة بن يوسف،**ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر 2000-2010**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة،جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2012/2011،ص122.

[16]عبودزرقين،**الإستراتيجيةالملائمةللتنميةالصناعيةفيالجزائر**،بحوثاقتصاديةعربية،مركزدراساتالوحدةالعربية،بيروت،العدد45،شتاء 2009،ص ص63–64.

[17] عبود زرقين، **نفس مرجع سبق ذكره**، ص170.

[18] حسينة بن يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص585.

[19]حسينة بن يوسف،**مرجع سبق ذكره**،ص ص114-115.

[20]Sultana DAOUD, **Structuration Sectorielle Et Contribution Des Pme Algériennes Au Commerce Extérieur**, colloque international, université Setif1, 11et 12 mars 2013, P13.

[21] شوقي جباري و حمزة العوادي، **"تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بين فرص النجاح و مخاطر الفشل"**، *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*، جامعة ورقلة، العدد الرابع، ديسمبر 2013، ص111.

[22] محمد روازقي، **مرجعسبقذكره**،ص135.

[23] جمعيعماري، **مرجعسبقذكره**،ص216.

[24]مركز المعلومات والدراسات بقطاع الشؤون الاقتصادية، **دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطن الصناعي في المملكة العربية السعودية**، الرياض، غرفة الشرقية، 2013، ص ص29–31.

[25] عبد الرزاق مولاي لخضر وشعيب بونوة، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية: حالة الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد السابع، 2009–2010، ص 143.

[26]سفيان بن عبد العزيز، **دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات**، بحوثاقتصاديةعربية،مركزدراساتالوحدةالعربية،بيروت،العددان 61 و62، شتاء – ربيع 2013، ص 175.

[27]سفيان بن عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص 174.

[28]سفيان بن عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص ص189–191.

[29]مصطفى بن ساحة، **مرجع سبق ذكره**، ص142.

✓ رد الرسوم الجمركية المسددة عن المواد الأولية و المكونات التي يتم استيرادها بغرض استخدامها في تصنيع بعض السلع الموجهة للتصدير؛

✓ تخفيض رسوم خدمات الموانئ على الصادرات.

هذا و ينبغي عند وضع أي نظام ضريبي مراعاة النظم و قواعد التجارة الدولية، حتى لا تتعرض صادرات البلد لقضايا إغراق أو أية قيود قد تضعها في هذا المأزق.

- تأكيد جودة المنتجات وإشهادها

تعد جودة المنتجات متطلبا هاما من بين المتطلبات التي ترتكز عليها إستراتيجية ترقية الصادرات الصناعية، و يتأتى ذلك من خلال أمرين اثنين، الأول يتمثل في إقامة نظم فحص السلع التي يتم تصديرها من أجل ضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية؛ و الأمر الثاني هو الحفاظ على سمعة المنتج من خلال وضع نظام تأكيد وإشهاد للجودة أو إقامة ندوات داخلية ومعارض ترويج لجودة السلع وجودة التصميم.

ثانيا: خصائص الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقاتخلال الفترة (2009-2013)

يتطلب التعرف على واقع الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقاتاستعمال مجموعة من المؤشرات التي من شأنها أن تسمح بتفسير أهميتها الاقتصادية بصفة عامة و التعرف على العقبات التي تقف عائقا أمام تنمية هذا النوع من الصادرات.

1. هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر(2009–2013)

قبل تحليل التركيبة السلعية للصادرات الصناعية خارج المحروقات، من المهم إلقاء نظرة على هيكل الصادرات خارج المحروقات إجمالا قصد إعطاء فكرة على حجم الارتباط الوثيق الكامن بين الاقتصاد الجزائري و قطاع النفط، ويمكن إبراز ذلك من قراءة بيانات الجدول رقم 01.

الجدول رقم (01): الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2009-2013)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

		2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات النفطية		44115	56121	71661	70584	63327
الصادرات خارج المحروقات	صناعية	766	967	1227	1152	1050
	غير صناعية	5	3	–	–	–
	المجموع	771	970	1227	1152	1050

إجمالي الصادرات	451 86	57 091	728 88	7173 6	643 77
نسبة ص ص خ م من الإجمالي	% 1.6	% 1.7	% 1.7	% 1.6	% 1.6

المصدر: بنك الجزائر،**التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014، ص230.

و يلاحظ من الجدول رقم 01 تركز الصادرات الجزائرية في النفط وارتفاع قيمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات من سنة إلى أخرى، أما من ناحية النسبة فإن مساهمة الأخيرة في إجمالي الصادرات جد ضعيفة إذ لم تتعد نسبة 2% طوال فترة الدراسة (لأن هذا التطور في القيمة كان مصاحبا بتطور مماثل على صعيد الصادرات النفطية) على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لتنمية هذا النوع من الصادرات فالحكومات المتوالية عملت منذ سنة 2001 على تسطير مجموعة من البرامج الاستثمارية، إلا أن الهدف لم يجد طريقه إلى التحقيق، و هذا ما يمكن إرجاعه إلى غياب نسيج صناعي يتماشى مع متطلبات السوق الخارجية وتنحصر نسب المساهمة ما بين 1.6% و1.7%، ولقد مثلت سنة 2009 أدنى حصيلة لها، و أرجع المحللون هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية التي أثرت بشكل أو بآخر على كل دول المعمورة بدرجات متفاوتة، ولعل أهم قنوات التأثير تكمن في انخفاض العوائد النفطية بالنسبة للدول المصدرة له نتيجة مرور اقتصاديات الدول المتقدمة بمرحلة من الركود والترقب والبحث عن السيولة، بهدف التخفيف من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية واحتوائها، بينما تم تسجيل أعلى حصيلة للصادرات الصناعية خارج المحروقات سنة 2012 جراء التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي.

2. التركيبة السلعية للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات (2009–2013)

توضح التركيبة السلعية للصادرات على درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الدول على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية، تتوقف على عدد السلع المصدرة و مدى وجود طلب عالي عليها، وتعبر عادة إما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة، و هو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية؛ و إما على وجود تركز كبير لصادرات البلد في عدد قليل من السلع، و هو ما يعني زيادة احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين، و قلة قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي إلا إذا كانت لهذه السلع خاصيات محددة، كتمتع المصدر بقدرة احتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع[8]. و الجدول رقم 2 يوضح هذه التركيبة وتطورها خلال الفترة 2009–2013.

الجدول رقم (02): التركيبة السلعية للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2009-2013)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2009		2010		2011		2012		2013	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مواد غذائية	113	14.75	315	32.58	355	28.93	315	27.34	404	38.48
مواد خام	169	22.06	94	9.72	161	13.12	168	14.58	109	10.38
منتجات نصف مصنعة	393	51.30	498	51.50	660	53.80	618	53.65	492	46.86
معدات صناعية	42	5.48	30	3.10	35	2.85	32	2.78	29	2.75
سلع استهلاكية	49	6.39	30	3.10	16	1.30	19	1.65	16	1.53
المجموع	766	100	967	100	1227	100	1152	100	1050	100

المصدر: بنك الجزائر، **مرجع سبق ذكره**، ص230.

من خلال الجدول يتبين لنا أن الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات تتركب من ستة أصناف تختلف نسبها من صنف لآخر إلا أنها تبقى نفسها من سنة لأخرى من حيث التركيبة، و في هذا الصدد نلاحظ أن المنتجات نصف المصنعة تحتل الصدارة من حيث المنتجات المصدرة خارج المحروقات وذلك بنسبة تقارب 50% في المتوسط من إجمالي الصادرات الصناعية طوال الفترة المدروسة، و هو أمر طبيعي بحكم اعتماد الجزائر على النفط، و المنتجات التي يحتويها هذا الصنف تتمثل أساسا في المنتجات الحديدية و الالكترونية، البلاستيك، المطاط، الزيوت و مشتقاتها، الورق، الأمونياك و الهيليوم و بعض الصناعات الغذائية، و قد عرفت المنتجات نصف المصنعة انتعاشا ملحوظا، حيث انتقلت قيمتها من 393 مليون دولار سنة 2009 إلى ما قيمته 696 مليون دولار عام 2011 قبل أن تشهد انخفاضا تدريجيا وصل إلى 492 مليون دولار سنة 2013، و السبب راجع إلى ارتباط هذا الصنف الوثيق بصادرات النفط فكلما ازدادت هذه الأخيرة ازدادت معها حصيلة المنتجات نصف المصنعة المصدرة و العكس أيضا. و على هذا الأساس فإن الصادرات الفعلية من المواد نصف المصنعة تظل جد هامشية، مما يكشف عن عجز كبير في النسيج الصناعي الجزائري.

و في المرتبة الثانية نجد المواد الغذائية التي تضم بالدرجة الأولى العجائن الغذائية، السكر و الماء و التي تمتاز بالجودة العالية ، وقد عرفت خلال الفترة

(2009-2013) تحسنا كبيرا في حصيلة الصادرات من هذه المنتجات حيث كانت القيمة المصدرة في سنة 2009 تقدر بـ 113 مليون دولار، بنسبة مساهمة في مجموع الصادرات 14.75% لتبلغ سنة 2013 ما قيمته 404 مليون دولار بنسبة مساهمة بلغت 38.48 % لتسجل بذلك أكبر القيم المسجلة لها مقارنة بالسنوات الأخرى، و يرجع ذلك إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة للارتقاء بنشاط الصناعات الغذائية عن طريق دعم المنتجين و التسهيلات المقدمة في مجال الحصول على المواد والمنتجات الوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية.

و في المركز الثالث تأتي المواد الخام بالرغم من عدم الاستقرار الذي شهدته في حصيلتها السنوية خلال الفترة المدروسة بين الارتفاع تارة و الانخفاض تارة أخرى و بنسب متفاوتة، و تشمل هذه المواد على الفوسفات، النفايات الحديدية، الزنك و النحاس، و سبب احتلالها لهذه المرتبة يعود إلى ما تتوفر عليه الجزائر من ثروة طبيعية معدنية و التي يمكن أن تساهم أكثر في الرفع من حصيلة الصادرات خارج المحروقات، لو استغلت بشكل مثلوي، و لقد عرفت هذه المنتجات تطورا ملموسا حيث قدرت حصيلتها في سنة 2009 بما قيمته 169 مليون دولار مشكلة نسبة 22.06 % من الصادرات الصناعية خارج المحروقات لتلك السنة، وقد بلغت عام 2013 ما مقداره 109 مليون دولار وهو ما يبين عدم قدرة الجزائر على المحافظة على حصتها في الأسواق العالمية للسلع التي تتمتع فيها بميزات نسبية ظاهرة.

أما في المرتبة الرابعة فنجد المعدات الصناعية و المتمثلة أساسا في التجهيزات و الوسائل المستعملة في ميدان البناء، الصحة، الميكانيك و الأشغال العمومية، وفي هذا الصدد سجلت هذه الفئة أكبر حصيلة لها في سنة 2009 بقيمة 42 مليون دولار بنسبة مساهمة قاربت 4 % لتتهاوى بعد ذلك تدريجيا من سنة إلى أخرى أين وصلت حصيلتها سنة 2013 إلى 29 مليون دولار مع نسبة مساهمة بلغت 2.75%.

هذا فيما احتلت السلع الاستهلاكية غير الغذائية المرتبة الخامسة بنسبة مساهمة في حدود 2% من إجمالي الصادرات الصناعية خارج قطاع النفط، و تضم في تركيبتها مواد التنظيف، منتجات التجميل، الأدوية و الورق...، و قد عرفت قيمتها انخفاضا كبيرا فاق نسبة 50% إذ انتقلت قيمتها من 49 مليون دولار سنة 2009 إلى 16 مليون دولار سنة 2013 وبنسب مساهمة من 6.39 % إلى 1.53 % من إجمالي الصادرات الصناعية خارج قطاع النفط بين عامي 2009 و2013.

في الأخير، لا يمكن الجزم بأن هناك تطورا إيجابيا ملموسا بعد تطبيق إجراءات تنمية الصادرات الصناعية خارج المحروقات على صعيد توسيع قاعدة المنتجات المصدرة فالنسب المسجلة تكشف عن هامشية وتركز

الصادرات الصناعية خارج المحروقات في عدد قليل من المنتجات (حوالي 11 منتوجا)، ولإعطاء شواهد إضافية على تلك الهامشية فإن أول مصدر خارج المحروقات هو شركة سوناطراك بنسبة 40% تليها مؤسسة نفطال بنسبة 23%

و على هذا الأساس فإن الصادرات الصناعية خارج المحروقات ليست متأتية من شريحة واسعة من المؤسسات الصناعية، ورغم ذلك ثمة آفاق واعدة للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات، لكن يبقى المشكل في تطوير الإمكانيات و بذل مجهودات أكبر لتحسين مردودية الفروع الصناعية و استغلال أفضل للموارد المتاحة سواء الطبيعية منها أو المالية لإعطاء دفعة قوية للصادرات الصناعية خارج قطاع النفط بما يتماشى والطلب العالمي[9].

3. قراءة تحليليةلبعض مؤشرات الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات

تعد القدرة التصديرية من أهم العوامل المحددة لاستطاعة الدولة على الاستيراد من جهة، كما أنها تعكس بشكل قوي طبيعة الهيكل الاقتصادي للدولة من جهة أخرى، لذا تعتمد الدول في تقييم إمكانات صناعاتها التصديرية على مؤشرات أداء الصادرات ، و على العموم سنتعرض في هذا العنصر إلى أهم المؤشرات شائعة الاستخدام في هذا المجال مع إسقاطها على حالة الجزائر و بالتحديد الصادرات الصناعية خارج قطاع النفط.

-مؤشر الميزة النسبية الظاهرة

يعتبر هذا المؤشر أكثر المؤشرات استعمالا لقياس القدرة التنافسية للصادرات ويحسب هذا المؤشر بقسمة حاصل طرح قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع من قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع، على حاصل جمع قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع من قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع. وتكتب الصيغة الرياضية لهذا المؤشر بالعلاقة الآتية[10]:

$$RCA = \frac{xi - mi}{xi + mi}$$

حيث: x_i : قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع؛

m_i : قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع.

و كلما كانت قيمة المؤشر أكبر من أو تساوي الواحد الصحيح، كلما كانت هناك ميزة نسبية ظاهرة. و يأخذ المؤشر القيمة (+1) حينما تكون قيمة الواردات صفرا، و بالعكس يأخذ المؤشر القيمة (-1) في حالة عدم وجود صادرات. و الجدول الآتي يوضح قيم هذا المؤشر الخاص بالصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات إجمالا.

الجدول رقم (3): مؤشر المزايا النسبية الظاهرة للصادرات الصناعية خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2008)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مؤشر RCA	0.8-	0.81-	0.84-	0.87-	0.88-	0.89-	0.89-	0.87-	0.86-

المصدر: إحصائيات مديرية الجمارك الجزائرية لسنوات 2000- 2008.

و من خلال الجدول رقم (3)، نلاحظ أن قيمة مؤشر المزايا النسبية الظاهرة يشير على مدى سنوات الدراسة إلى قيم سلبية قريبة من -1 مما يعني أن الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات لا تتمتع بأدنى ميزة مقارنة بالواردات من نفس المنتجات بل تكاد تكون منعدمة، و هذا راجع لعدة أسباب أبرزها أن القاعدة الصناعية في الجزائر و التي تم تشييدها في بداية السبعينيات كانت مشتتة على كل القطاعات، و لم تكن متخصصة وفق القدرات التكنولوجية و البشرية المتوفرة، حيث أنها كانت في الغالب تتبع أسلوب عقود المفتاح في اليد، الأمر الذي جعلها بعد سنوات من التطور العالمي في جميع المجالات تنتج منتجات تصنف عالميا كخردة، كما نرى أن عملية الخوصصة و إعادة الهيكلة الصناعية قد أخذت وقتا طويلا جدا مما جعلها عبئا ثقيلا على كاهل الدولة، حيث كان بالإمكان دعمهما بقرارات سياسية ناجعة من شأنها أن تؤدي إلى إيجاد قطاعات صناعية حديثة.

-درجة الانكشاف (الانفتاح) الاقتصادي على الخارج:

تبرز أهمية هذا المؤشر في إبراز مدى مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، و بتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذه الدولة، هذا و يشير ارتفاع المؤشر إلى عمق اعتماد اقتصاد الدولة على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته و الحصول على احتياجاته من سلع و خدمات، و من ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية و السياسات المالية، الاقتصادية و التجارية للشركاء التجاريين و الاتفاقات و التكتلات الاقتصادية و الأحداث و الأزمات العالمية، و يمكن قياس درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج وفق الصيغة الآتية[11]:

$$T = \frac{X + M}{Y}$$

حيث: X: قيمة الصادرات، M: قيمة الواردات، Y: الناتج المحلي الإجمالي.

و الجدول الآتي يوضح قيم هذا المؤشر في المجال الصناعي للجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية سنة 2013.

الجدول رقم (4): مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي للجزائر على الخارج (2009-2013)

	2009	2010	2011	2012	2013
صادرات صناعية خارج المحروقات (مليون دج)	77388.9	113422.6	150267.7	169512	159897
واردات صناعية (مليون دج)	*3710020*	*4425710*	*5395798*	*6924388.5*	*7811806.1*
إجمالي الناتج الداخلي(مليار دج)	9968	11991.6	14526.6	16115.4	16569.3
درجة الانكشاف الاقتصادي	%38	%37.85	%38.17	%44	%48.11

المصدر: من إعداد الباحث بناء على التقرير الاقتصادي لبنك الجزائر لسنة 2013.

و من خلال تتبع مسار المؤشر نلاحظ أنه يتزايد بشكل تدريجي من سنة إلى أخرى و هذا بسبب تزايد الواردات الجزائرية وبدرجة أقل التحسن الحاصل على مستوى الصادرات الصناعية خارج المحروقات، و قد وصل إلى ما نسبته 48.11% سنة 2013 و هو المؤشر الوحيد الذي سجل تحسنا رغم أن قيمته تشير إلى ضعف نسبي لدرجة انفتاح الجزائر على العالم الخارجي في مجال التجارة خارج المحروقات و ذلك راجع بالأساس إلى أن الناتج المحلي مكون بصفة كبيرة من الصادرات النفطية، مما يعني أنه في حالة حدوث أي خلل في أسعار النفط فإن الاقتصاد الجزائري يكون في حالة تأثر كبيرة جدا خاصة أنه لا توجد بدائل يمكن الاعتماد عليها في الوقت الراهن لتغطية حاجيات الجزائر على المدى المتوسط خاصة و أن الكثير من الدول بدأت تأخذ احتياطاتها في مجال الطاقة الأحفورية، وبدأت فعليا في الاعتماد على طاقات بديلة، و هو ما يدعو الجزائر إلى التفكير بشكل جدي في رفع درجة الانفتاح الانكشاف الاقتصادي فيما يتعلق بالصناعات خارج قطاع النفط و الاعتماد التدريجي على الطاقات المتجددة.

3. التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات

إن الغرض من هذا المؤشر هو تحليل التركز الجغرافي لأبرز الصادرات الصناعية خارج المحروقات قصد الوقوف على مدى اعتماد الجزائر على دولة واحدة أو عدد قليل من الدول في تصريف السلع التي تصدرها، فإذا تعدى نصيب تلك الدولة أو الدول في مجموع الصادرات حدود الأمان أصبحت الجزائر في تبعية، حيث يمكن لتلك الدولة أو الدول ممارسة ضغوطات على الجزائر بالامتناع عن شراء صادراتها، مما قد يتسبب في كساد السلع أو تلفها و خاصة إذا كانت سلعا استهلاكية، و ذلك قد يكون لغرض اقتصادي مثل التأثير على الأسعار، أو لأغراض أخرى قد تكون لها أبعاد و خلفيات سياسية، هذا و يكتسي مؤشر التوزيع الجغرافي للصادرات أهمية كبيرة، إذ يسمح بمعرفة مدى تنوع سلة العملات الأجنبية المحصلة من جراء العمليات التصديرية، مما يتيح

للدولة هامشا للمناورة في اختيار مورديها و الاستفادة أيضا من تغيرات بورصة العملات، أو على الأقل تفادي الخسائر التي قد تنجر عنها[12].

عموما، و بإلقاء نظرة على توزيع الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات حسب المناطق الجغرافية خلال سنوات 2011 ، 2012 ، كما هو موضح فيالجدول التالي:

الجدول رقم (5): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2011-2013)

المنطقة	2011		2012	
	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)
الاتحاد الأوربي	37.307	50.77	40.127	54.24
دول منظمة التعاون الاقتصادي	24.059	32.74	22.325	30.18
دول أوربية أخرى	102	0.14	36	0.05
دول أمريكا الجنوبية	4.270	5.81	3.586	4.85
دول اسيوية	5.168	7.03	4.704	6.36
دول المشرق العربي	810	1.10	1.069	1.44
دول المغرب العربي	1586	2.16	2.075	2.80
دول إفريقيا	146	0.20	59	0.08

المصدر: Centre Nationale de l'informatique et des statistique, **statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (période : année 2013),** Ministère des finances, direction générale des douanes,http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Rapport%202013.comext.PRO.pdf,p16.

و يتبين أن غالبية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تتجه نحو دول الاتحاد الأوربي (إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، ...) وهذا بحكم القرب الجغرافي والروابط التاريخية و أيضا كمحصلة للاتفاقية المبرمة معه، حيث احتلت هذه الدول المرتبة الأولى سنة 2012 بقيمة 40127 مليون دولار و بنسبة قدرت بـ 54.24% مرتفعة بنسبة 6% عن سنة 2011، ثم تأتي بعد ذلك دول منظمة التعاون الاقتصادي بنسبة 30.18%، تليها دول آسيا و أمريكا اللاتينية.

و بالمقابل نجد نسبة متواضعة في درجة التوجه نحو الأسواق العربية خاصة دول الجوار و إن كانت في تحسن ملحوظ من سنة إلى أخرى، و في الجهة المقابلة نرى أن الدول الإفريقية تأتي في ذيل الدول المستقطبة للصادرات الجزائرية شأنها شأن الدول الأوربية التي لا تنتمي إلى الاتحاد، إذ لا تتعدى

نسبة واردات هذه الدول من الجزائر 00.20% من إجمالي الصادرات الجزائرية بالرغم من التقارب الجغرافي بينها و بين الجزائر من جهة، و تدني مستوى الجودة المطلوبة بالنسبة للمنتجات في تلك الدول، إذ تعد من بين الأسواق الواعدة التي يمكن للصادرات الجزائرية النفاذ إليها بشكل أيسر من الأسواق الأخرى.

ثالثا: معوقاتتنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات

تزخر الجزائر بإمكانيات هائلة تؤهلها لتبوء مكانة مرموقة ضمن دول المنطقة غير أن الإخفاق كان ملازما لعملية تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات منذ عزم الدولة على الابتعاد عن الأحادية في التصدير، حيث أن هذا الإخفاق راجع إلىعدة أسباب ويمكن إجمال أبرزها في الآتى:

1. غياب قاعدة صناعية قوية

إن القطاع الصناعي الجزائري يواجه العديد من المشاكل التي تقف عائقا أمام تنويع و تنمية منتجاته ووصولها إلى الأسواق الدولية، حيثلا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي لا تتعدى 13%، و تأتي في المرتبة الرابعة بعد الزراعة و الصناعةالاستخراجية و قطاع الخدمات و التجارة، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تنتج سلعا إستراتيجية تسمح لها بالتموقع في الأسواق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة بداية انطلاق العملية التنموية، إذ لم تستطيع التخصص بها و إنتاجها بكميات كبيرة و أذواق متطورة و جودة متميزة، بل انحصر تطور هذه الصناعات بتطور الاستغلال السوق المحلية، أي توجه للداخل و هكذا اضطرت الصناعة التحويلية المحلية لأن تكون حبيسة السوق الذي تعمل له و محدودة حسب الطلب المتيسر داخل حدوده، محاولة لفرض نفسها على المستهلك في ظل الدعم الذي تحظى به، حتى بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتصارع فيه، لأجل بقائها بالاكتفاء بالتواجد في السوق الوطنية، غير متجرئة على الذهاب أبعد من ذالك مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق غير الواعدة، وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها و تطويره كما و نوعا[13].

كما تتميز الصناعة الجزائرية بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، ومنها الدول العربية[14].

وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية ،بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية، وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية إلى عدة أسباب أهمها[15]:

- عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى أقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية؛
- اختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية بخاصة في القطاع العام؛

- الإنتاجية الضعيفة للعمالة؛
- الارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلية في العملية الصناعية نتيجة السياسة السعرية.

2.عدم القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية

لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبة جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج و أذواق المستهلكين، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتوج آخر داخل السوق ، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتج و تحسين نوعيته، و فقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية و التعرف على طبيعتها، لذالك ليس من السهل إعطاء تقويم دقيق للقدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية في السوق المحلية، بسبب المستوى المرتفع من الحماية وحتى السلع التي يتم استيرادها يتم تبادلها من خلال اتفاقيات حكومية، يفرض عليها في الغالب رسوم جمركية مرتفعة أو ضرائب أخرى تحد من قدرتها على منافسة المنتج المحلي، بحيث يصعب في مناخ كهذا تقويم القدرة الحقيقية للمنتج المحلي على منافستها. إن أسوار الحماية التي يتمتع بها القطاع العام الصناعي لم تحقق الهدف و الغاية التي وجدت من أجلها، بل كانت النتائج عكس ما أريد و كانت نتائجها السلبية أكبر على القطاع الصناعي العمومي بحيث وصل إلى مرحلة يعاني فيها من مشاكل عديدة أبرزها[16]:

- ❖ تدني مواصفات السلعة المنتجة؛
- ❖ الارتفاع في تكلفة الإنتاج؛
- ❖ آلية عمل اقتصادي وإداري سمتها الأساسية البيروقراطية؛
- ❖ تواضع مستوى الكفاءة و الخبرة في التعامل مع السوق بقوانينها و متغيراتها؛
- ❖ تزايد مستوردات القطاع العام الصناعي و انخفاض حجم صادراته.

يضاف إلى ما سبق عامل الأسعار، فالمشاكل التي تواجه التصدير لا تنحصر فقط في عنصر الجودة بل تتعداها فأسعار الصادرات الصناعية خارج المحروقات تشهد ارتفاعا حادا بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج نظرا لعدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم و عدم الاستخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة على غرار تبعية مدخلاتها للخارج بالإضافة إلى غياب الرقابة وضعف إنتاجيات العمال مقارنة بالأجور أين تنتشر ظاهرة التواكل بين العمال[17].

3.معوقات بيئة الأعمال

لقد فشلت الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات في التموقع بالأسواق الدولية، رغم الدعم الحكومي الكبير الذي وجه لها مثل: برنامج الإصلاحات الرامية إلى رفع القدرات التصديرية للمؤسسات الصناعية، و إصدار القرارات التشريعية والتنظيمية دون التطبيق الميداني في مجال تنمية

الصادرات، إذ هناك العديد من النصوص التشريعية الصادرة من حين إلى آخر خاصة التي تخص الجانب التمويلي و التأميني بالإضافة إلى سهر الدولة على حل المشاكل بالتعديلات المتكررة لمختلف النصوص القانونية و التنظيمية كلما استدعى الأمر ذلك مثلما نجده في النظام الضريبي الجمركي لتحفيز المؤسسات على التصدير إلا أن الواقع لا يظهر التطبيقات الميدانية لمثل هذه الإجراءات و التدابير المتخذة، إذ تبقى حبرا على ورق في أغلب الأحيان وإن طبقت فيكون ذلك بصورة جزئية لا تلبي الرغبات و لا تصل إلى الطموحات المرجوة[18].

بالإضافة لما سبق، فقد صنف تقرير بيئة الأعمال "Doing Business"2011 الصادر عن البنك الدولي الجزائر في المرتبة 127 فيما يتعلق بالتجارة الخارجية؛ حيث سجلت خسارة بأربعة مراتب مقارنة بالعام السابق. أما بالنسبة للشركات الراغبة في التصدير فهي لا تزال تواجه بيروقراطية كبيرة، فيجب عليها ملء ثمانية وثائق، والانتظار لمدة سبعة عشر يوما، كما تبلغ تكلفة الحاوية الواحدة 1248 دولار، و علاوة على ذلك، فإن بيانات وكالة التجارة الخارجية (*Algex*) تبين أن المصدرين هم أقل عددا، إذ لا يتجاوز عددهم 350 مصدر في عام 2010 بالمقابل بلغ عددهم 450 مصدر في 2008 فقط[19]. ويمكن تفسير هذا الانخفاض الحاد في عدد المصدرين إلى ارتفاع معدل وفيات المؤسسات الجزائرية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، فحسب بيان المدير العام للوكالة الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة فإن حوالي 30000 شركة تغلق أبوابها كل عام[20].

4.تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعي الخدمات والأشغال العمومية

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول بالنظر لمردودها الإيجابي على الاقتصاد و دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة و تحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار، و ما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة و زيادة حجم الصادرات وتوفير النقد الأجنبي والتخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات، بل أنها ساهمت في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات لدى الكثير من الدول خاصة النامية منها، وفي الجزائر تم اعتماد أسلوب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لملء فراغات التنمية مع إهمال جانب التصدير، وبذلك بقيت نسب التصدير في هذا النوع من المؤسسات جد هزيلة، وهذا راجع أساسا إلى توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يتركز جلها في قطاع الخدمات والأشغال العمومية مع ضعف كبير في قطاع الصناعة التحويلية، تتولد قناعة بضآلة توجه هذا النوع من المؤسسات نحو التصدير نتيجة لتركيزها في قطاعات لا تتيح لها تقديم إنتاج قابل للتصدير في الأسواق الدولية، إذ تشير الأرقام المصرح بها إلى مساهمة متواضعة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الصادرات؛ حيث لم تتعدى نسبة المساهمة 30% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات

سنة 2007 أي ما مقداره 1.7% من إجمالي الصادرات، و هي نسبة ضئيلة جدا خاصة إذا ما تم مقارنتها بدول نامية أخرى، فالفيتنام مثلا تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع التصدير بـ 20%، علاوة على ذلك فإن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية المصدرة يقدر بنحو 500 مؤسسة حسب إحصائيات سنة 2007 .

وتجدر الإشارة أن الوضعية السابقة خلال السنوات الأخيرة لم تتغير كثيرا ؛ حيث أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال التصدير بلغ 489 مؤسسة أي ما يعادل حوالي 0,1% من إجمالي المؤسسات، وتقدر حصتها بـ 1,04 مليار دولار أي ما يمثل نسبة 2,5 % من الصادرات، بالمقابل في فرنسا وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوجهة نحو التصدير 110.650 مؤسسة خلال سنة 2011، أي ما يمثل 94% من العدد الإجمالي للمؤسسات المصدرة.

و هو ما يجعل متخذي القرار في الدولة الجزائرية أمام تحد ضخم يدفعهم إلى اتخاذ جملة من التدابير الجادة للدفع في اتجاه تشجيع وإنشاء هذا النوع من المؤسسات ذات التوجه التصديري في قطاع الصناعة التحويلية و العمل على تأهيل وتطوير الموجود منها، وتوفير كل ما من شأنه أن يمدها ويوسع قاعدة تواجدها في الأسواق الدولية والوقوف في وجه المنافسة الأجنبية[21].

رابعا: متطلبات نجاح سياسة تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات

يبدو من الاستعراض السابق أن لغياب إستراتيجية حقيقية أثرها في عدم الرؤية، بل و تضاربها أحيانا أمام تنمية قطاع الصناعات خارج المحروقات[22]، لذا سنحاول من خلال هذا المحور رسم إطار عام لأهم المتطلبات التي نراها ضرورية لنجاح سياسة تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع النفط، و ذلك بالتركيز على مجموعة من المعالم والتي تمت صياغتها بناء على ما اعتمدت عليه العديد من الدول في هذا المجال.

1. توسيع الحيز الجغرافي للصادرات

كما هو معروف أن للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات أسواقا محدودة ولم تعرف أي تنوع ملموس الأمر الذي لم يعمل على تنمية الصادرات وساهم في نقص اهتمام المؤسسات بالعملية التصديرية، لذا فإن بناء إستراتيجية فعلية يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار توسيع النطاق الجغرافي لهذه الصادرات حتى لا يكون النشاط الاقتصادي الوطني مرهونا بمنطقة جغرافية محددة ويكون ذلك من خلال البحث عن أسواق جديدة يمكن لهذه الصادرات النفاذ إليها؛ وهو ما تعول عليه الجزائر حال إتمامها اتفاقات التبادل الحر مع بعض الدول الأعضاء في الجمعية الأوربية للتبادل الحر (سويسرا، النرويج وأيسلندا)؛ و نرى أن التوجه نحو الأسواق العربية (بحكم التقارب الثقافي الذي يسمح بتنميط المنتجات بدل تعديلها وفق الاحتياجات المختلفة لكل سوق) و

الأسواق الإفريقية (بحكم التقارب الجغرافي الذي يمكن من تحقيق وفورات في تكاليف عملية التصدير) يمثل السبيل الممكن لتنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع النفط بحيث تنخفض حدة المنافسة في هذه الدول، و على العموميعتمد تنشيط و تعزيز التجارة العربية البينية على[23]:

- الإسراع بتطبيق نظم تسهيلات التجارة و النقل و الجمارك ؛
- الانتهاء من إعداد قواعد النشأة العربية التفصيلية للسلع العربية، لتنشيط و تسهيل تدفقات، حركة إيصال السلع عبر المنافذ الجمركية ؛

-تفعيل أعمال برنامج التأمين على الصادرات العربية لزيادة الدعم و توفير التسهيلات المصرفية المناسبة و تسهيل الإجراءات البينية ؛

-اتخاذ الإجراءات و توفير التشريعات الخاصة بخلق المناخ الجاذب لتوطين رؤوس الأموال العربيـــــة كي تستثمر في المنطقة العربية، مع التشديد على دور الحكومات في تهيئة البني الارتكازية التي تؤدي إلى تفعيل التجارة العربية البنية وفق أهدافها المرغوبة ؛

- الترويج للاستثمار في تنفيذ مشاريع عربية مشتركة في كافة الأنشطة الاقتصادية، وفي ضوء الخارطة الاستثمارية العربية ولا سيما للمشاريع التي تتمتع بميزة نسبية و تحقق للمشروع ضمانات الربحية .

أما فيما يخص الأسواق الإفريقية التي تعد أسواقا تقليدية و مجالا واعدا للصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع النفط، إذ أن هذه الأسواق تتميز بالحجم الكبير من الزبائن المرتقبين، حيث يتوقع بها ما لا يقل عن 800 مليون مستهلك، كما تتوافر على حوافز جمركية و التي تتبناها الكثير من تكتلات الدول الإفريقية و يمكن دخولها بشكل أيسر من أية سوق أخرى، وهو الأمر الذي تسعى إليه الجزائر وتأمل إبرام اتفاقات مع دول الاتحاد الاقتصادي و النقدي لغرب إفريقيا، ولتفعيل الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات إلى هذه الأسواق نرى بأن ذلك يمكن تحقيقه من خلال[24]:

- التعاون و التنسيق بين وزارة التجارة و الصناعة، و بين مراكز البحوث، لتحديد المنتجات ذات الميزات التنافسية، للعمل على تنميتها و تجويدها لتكون أساسا لصادراتنا ؛

- إنشاء آلية مشتركة بين وزارة التجارة و الصناعة ووزارة الخارجية من جهة، و بين المنظمات الغير حكومية من جهة أخرى لتنمية الصادرات إلى هذه الأسواق؛

- التنقيب عن الفرص التصديرية في الدول الإفريقية، و تزويد المصدرين خاصة مصدري المشروعات الصغيرة و المتوسطة بكافة المعلومات المتعلقة بها، و إعداد دراسات السوق عن حجم الطلب و خصائص المنتجات المطلوبة في كل سوق؛

- جعل الأسواق الإفريقية، النشاط الرئيسي ضمن أنشطة هيئة الدولة المتخصصة، مما يتطلب معرفة حجم الطلب وتوقيته و أنماط الاستهلاك و خصائص المنتج المطلوب و غير ذلك؛

- الحرص على التواجد المستمر في المعارض الدولية المتخصصة، مع جهد إعلامي متميز، و ذلك بالتنسيق مع مكاتب التمثيل التجاري بالخارج ؛
- إنشاء شركات للتسويق في إفريقيا للعمل على التصدير عن طريق توفير مخازن بالأسواق الواعدة.

2.تعزيز دور القطاع الصناعي الخاص

يمثل القطاع الصناعي الخاص اليوم محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول نظرا إلى ما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية[25]، ولعل هناك جملة من الايجابيات والنتائج التي تحققت في بعض الدول وعلى مستويات مختلفة، نذكر منها مثلا[26]:

✓ على مستوى تخفيض التكاليف: يعتبر مستوى التكاليف بصفة عامة من المؤشرات الجيدة في تحديد ربحية المشروع، لهذا تعمل الخصخصة على تخفيض التكاليف في المؤسسات المخصخصة قدر الإمكان؛

✓ على مستوى تحسين نوعية المنتجات والخدمات: تماشيا مع نظرية المستهلك الذي يريد سلعا ذات جودة عالية وأسعار منخفضة، فإن المؤسسات المخصخصة تعمل جاهدة على تحسين نوعية خدماتها ومنتجاتها المقدمة إلى المستهلك، كما أن الوسط التنافسي يرغمها على تقديم أفضل ما عندها وبأسعار معقولة، وهذا ما يقرر النجاح أو الانسحاب.

وفي الجزائر تجتمع جملة من الأهداف المالية والاقتصادية لغرض تفعيل القطاع الصناعي الخاص من خلال إبراز مكانته وأهميته في دفع الصادرات الصناعية خارج المحروقات نذكر منها[27]:

– رفع الكفاءة الإنتاجية ومستويات الأداء وتحسين نوعية الإنتاج؛
– التقليل من هيمنة واحتكار المؤسسات العمومية بفرض المنافسة لتحسين نوعية الخدمات وتطوير الإدارة والتسيير والاستفادة من الشراكة الأجنبية؛
– خلق بيئة أكثر ملاءمة للاقتصاد وجلب رؤوس الأموال الخاصة الوطنية والأجنبية؛
– الاستغلال الأمثل للموارد النادرة والعادلة في توزيعها بسبب المنافسة بين القطاع العام والخاص.

ويمكن إجمال أهم السبل الكفيلة بزيادة فاعلية هذا القطاع والرفع من صادراته من خلال ما يأتي[28]:

– تكييف، تعبئة وتغليف السلع المعدة للتصدير من طرف الخواص بحسب وسيلة النقل المستخدمة؛
– يجب على المؤسسات الجزائرية العاملة في القطاع الخاص أن تحاول جاهدة تسليم البضائع سليمة وفي الظروف الحسنة التي يفرضها المستورد الأجنبي بالإضافة إلى احترام مواعيد التسليم، وهذا بغية ترك انطباع جيد لدى المتعاملين الأجانب؛

– تكييف القانون التجاري بما يخدم مصالح المصدرين الخواص ويساعدهم على اقتحام الأسواق الخارجية؛

– يجب على الدولة أن تقوم بمتابعات مالية مستمرة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وكذلك تغطية المخاطر من جهة، ووضع تسهيلات للبنوك من أجل مساندة المصدرين الخواص ووصولهم للهدف المرغوب فيه من جهة أخرى؛

– تسهيل آليات العمل بين البنوك والمؤسسات المصدرة النشطة في القطاع الخاص من خلال تخفيض أسعار الفائدة بالنسبة إلى التمويل الموجه للتصدير مع تمديد آجال تسديد القروض الممنوحة له؛

– تنسيق عمل البنوك وشركات التأمين في مجال التصدير من أجل تخفيض عبء التمويل على المصدرين الخواص وكذا التأمين، البحث والترويج...؛

– إقامة نظام جبائي ملائم ومشجع لتطوير القطاع التصديري؛

– العمل على تسريع الإجراءات الجمركية وتخفيفها قدر المستطاع لدى استيراد المواد الأولية المعدة للإنتاج أو تصدير السلع إلى الخارج، خاصة لمسيري القطاعات النشطة في مجال الخصخصة.

3.إقامة المناطق الصناعية التصديرية

لقد بينت التجربة العملية أنه لا يمكن لكل دولة أن تنتج كل شيء وأن تنافس في كل شيء، و يكمن الحل الأنجع في تخصص كل دولة من دول العالم في إنتاج سلعة أو مجموعة سلع لا يمكن مجاراتها نظراً لامتلاكها ميزة نسبية أو تنافسية فيها، من خلال الاعتماد على العلاقات التعاونية والأداء المشترك الذي يظهر أكثر عندما تعمل المشاريع الصغيرة و المتوسطة في أماكن متقاربة، ومن هنا تتجلى أهمية المناطق الصناعية التي تسمح بالاستفادة من عوامل التكتل التي يحققها الموقع المشترك و وفرة العمالة و تقاسم التكنولوجيا، وقد تزايد الاهتمام العالمي بالمناطق الصناعية بعد بروز تجارب ناجحة في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الميلادي الماضي، وذلك بفضل ازدهار عدد من القطاعات الصناعية التي تسودها الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تجمعت الشركات التي تعمل في المجال نفسه في مواقع محددة، ومكنها هذا التجمع من اقتحام الأسواق العالمية وتحقيق الريادة في تلك الصناعة.

ونظرا للأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الصناعية التصديرية عملت الدول الناشئة على إنشاء ودعم المناطق الصناعية بقوة، ففي الهند تلعب الصناعات الصغيرة و المتوسطة الحجم دورا كبيرا في دعم الاقتصاد المحلي حيث تساهم بنسبة 40% من الإنتاج الصناعي و 35% من الصادرات ، ووفقا لإحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو فيوجد في الهند نحو 400 منطقة صناعية ، وقدساهمت تلك المناطق في أن تصبح الهند ثالث أكبر مصدر للبرمجيات بعد الولايات المتحدة واليابان، كما مكن إنشاء مثل هذه المناطق البرازيل من أن تحتل المرتبتين الثالثة والخامسة عالميا في إنتاج وتصدير الأحذية الجلدية على التوالي وهذا بعد الانخفاض في الطلب

عليها الذي شهدته مع منتصف التسعينات نتيجة المنافسة الحادة من منتجي الأحذية الصينية الذين يتمتعون بمعدلات أجور أكثر انخفاضا من تلك السائدة في البرازيل.

4. تدويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل الخطوة الأساسية في حفز وتشجيع الصادرات الصناعية في إيجاد عدد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تنتج لأجل التصدير بدلا من التركيز على صناعات إحلال الواردات حتى إن كانت توجد أسواق محلية رئيسية منذ البداية مع ضرورة وضع جدول زمني لرفع الإنتاجية في الصناعات التصديرية المستهدفة، فقد أصبح اتجاه السياسات الصناعية الحديثة يعمل على التحول من التركيز المطلق على السوق الداخلي لتصريف المنتجات الصناعية، إلى الاهتمام بتصدير السلع المصنعة حتى في المراحل المبكرة للتنمية الصناعية و حتى إن كان من عقبات نمو الإنتاج الصناعي صغر حجم المشروعات بسبب ضيق السوق المحلي، حيث أن دور النشاط التصديري يتمثل في تمكينها من تجاوز هذه العقبة، هذا وتتمثل الخطوة التالية في ضرورة رسم السياسة التجارية الملائمة التي تكفل تنمية وتشجيع وحفز الصادرات الصناعية[29].

خلاصة:

يعاني الاقتصاد الجزائري من تبعية مزمنة لقطاع النفط و هذا راجع إلى الاختلالات الحاصلة في القطاعات المكونة له هذامن جهة و غياب استراتيجيات حقيقية بعيدة المدى في مجال تنمية الصادرات خارج المحروقات من جهة ثانية، و هو أمر غير مقبول رغم الظروف الصعبة التي مرت بها منذ عزم القيادة السياسية والاقتصادية على ترك النظام الاشتراكي وتبني فلسفة اقتصاد السوق الحر و هذا إذا ما نظرنا إلى الإمكانات الهائلة التي تزخر بها، ولكن مازال ينتظرها المزيد من الإصلاحات والعمل الجاد لكي تندمج بشكل فاعل ضمن المحيط الاقتصادي الدولي، وتحقق لنفسها مكانة مقبولة ضمن دول المنطقة.و هو ما يتطلب من الدولة انتهاج إستراتيجية فعالة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع النفط و صادرات الصناعات الصغيرة و المتوسطة بالدرجة الأولى باعتبارها من وجهة نظرنا الأكثر تكيفا مع الظروف الراهنة و الأقل تطلبا للإمكانيات فضلا على آثارها الإيجابية على تنويع الصادرات، هذا بالإضافة إلى ضرورة معالجة مشاكل القطاع الصناعي العام و التغلب على نقاط ضعفه و تهيئته بالشكل الذي يمكنه من الوفاء بمتطلبات المرحلة المقبلة، و لا يمكن القيام بذلك إلا بإعادة هيكلته على أسس اقتصادية سليمة فضلا عن إيجاد قطاع خاص منتج يأخذ زمام المبادرة وعليه يجب بذل المزيد من الجهود قصد تذليل العقبات وانتهاج سياسة اقتصادية شاملة من شأنها تحقيق الهدف المنشود.